



(ومسہ إلا بغلافه).....وتعبر المصنف بمس القرآن أولى من تعبير غيره بمس المصحف لشمول كلامه ما إذا مس لوحا مكتوبا عليه آية، وكذا الدرهم والحائط وتقييده بالسورة في الهداية اتفاقي بل المراد الآية لكن لا يجوز مس المصحف كله المكتوب وغيره بخلاف غيره فإنه لا يمنع إلا مس المكتوب كذا ذكره في السراج الوهاج مع أن في الأول اختلافًا فقال في غاية البيان، وقال بعض مشايخنا المعتبر حقيقة المكتوب حتى إن مس الجلد ومس مواضع البياض لا يكره، لأنه لم يمس القرآن وهذا أقرب إلى القياس والمنع أقرب إلى التعظيم اهـ. وفي تفسير الغلاف اختلاف قليل الجلد المشرز وفي غاية البيان مصحف مشرز أجزاءه مشدود بعضها إلى بعض من الشيرازة وليست بعربية وفي الكافي والغلاف الجلد الذي عليه في الأصح وقيل هو المنفصل كالخريطة ونحوها والمتصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلا ذكر اهـ. وصحح هذا القول في الهداية وكثير من الكتب وزاد في السراج الوهاج إن عليه الفتوى، وقد تقدم أنه أقرب إلى التعظيم، والخلاف في الغلاف المشرز جار في الكم ففي المحيط لا يكره مسه بالكم عند الجمهور واختاره المصنف في الكافي وعلله بأن المس محرم وهو اسم للمباشرة باليد بلا حائل اهـ. وفي الهداية ويكره مسه بالكم هو الصحيح، لأنه تابع له اهـ. وفي الخلاصة من فصل القرآن وكرهه عامة مشايخنا اهـ. فهو معارض لما في المحيط فكان هو الأولى وفي فتح القدير والمراد بالكراهة كراهة التحريم ولهذا عبر بنفى الجواز في الفتاوى وقال لى بعض الإخوان هل يجوز مس المصحف بمنديل هو لا بسه على عنقه قلت لا أعلم فيه منقولا، والذي يظهر أنه إن كان بطرفه وهو يتحرك بحركته ينبغي أن لا يجوز وإن كان لا يتحرك بحركته ينبغي أن يجوز لا اعتبارهم إياه في الأول تابعاً له كبده دون الثاني. (البحر الرائق شرح كنز الدقائق 1/212)

جیسا کہ ہدایہ میں ہے:

ولیس لهم مس المصحف إلا بغلافه ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصتره وكذا المحدث لا يمس المصحف إلا بغلافه "لقوله عليه الصلاة والسلام" لا يمس القرآن إلا طاهر "ثم الحدث والجنابة حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنابة حلت الفم دون الحدث فيفترقان في حكم القراءة وغلافه ما يكون متجافيا عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح. (هداية 1/33)

اور امام ابن الہمام رحمہ اللہ تعالیٰ صاحب ہدایہ کی کلام کی توضیح میں فرماتے ہیں:

(قوله وغلافه ما يكون متجافيا عنه) أى منفصلا وهو الخريطة خلافا لمن قال هو الجلد أو الكم لأن الجلد

الملصق تابع له حتى يدخل في بيعه بغير شرط فلمسه حكم مسه والكم تابع للماس فالمس به كالمس بيده، والمراد بقوله يكره مسه بالكم كراهة التحريم، ولذا قال في الفتاوى لا يجوز للجنب والحائض أن يمسا المصحف بكمهما أو ببعض ثيابهما لأن الثياب بمنزلة يديهما. (فتح القدير 1/169)

جیسا کے بدائع الصنائع میں ہے:

ثم ذكر الغلاف، ولم يذكر تفسيره، واختلف المشايخ في تفسيره فقال بعضهم: هو الجلد المتصل بالمصحف وقال بعضهم: هو الكم، والصحيح أنه الغلاف المنفصل عن المصحف، وهو الذي يجعل فيه المصحف وقد يكون من الجلد وقد يكون من الثوب، وهو الخريطة، لأن المتصل به تبع له فكان مسه مسا للقرآن، ولهذا لو ليع المصحف دخل المتصل به في البيع، والكم تبع للحامل فأما المنفصل فليس بتبع، حتى لا يدخل في بيع المصحف من غير شرط. وقال بعض مشايخنا: إنما يكره له مس الموضوع المكتوب دون الحواشي، لأنه لم يمس القرآن حقيقة، والصحيح أنه يكره مس كله، لأن الحواشي تابعة للمكتوب فكان مسها مسا للمكتوب، ويباح له قراءة القرآن لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحجزه عن قراءة القرآن شيء إلا الجنابة. (بدائع الصنائع 1/34)

جیسا کے حاشیہ چلپی اور قنیه میں ہے:

يجوز للمحدث الذي يقرأ في المصحف تقليب الأوراق بقلم أو سكين. (حاشیه چلپی 1/57. قنیه ص 170)

اور فتاویٰ ہندیہ (فتاویٰ عالمگیری) میں ان الفاظ کے ساتھ ہے:

المحدث إذا كان يقرأ القرآن بتقليب الأوراق بقلم أو سكين لا بأس به، كذا في الغرائب. (فتاویٰ ہندیہ 5/317)

نوٹ: یہ ہی موقف احوط ہے۔

هذا ما عندي والله تعالى اعلم بالصواب و اليه حسن المأب.

عبدالمصطفى سعدی

فاضل: قبلۃ العلوم جامعہ انیس المدارس سکھر

abul.mustafa11@gmail.com

03003133526,03133409408